عدد 11 (1999) ، 109-118

التصادم الثقافي في العمل الصناعي

ملخص

إن العمل الصناعي هو الأكثر ديناميكية من حيث التبدل و التغير من أي عمل آخر أو أي نشاط إنساني آخر، إذ يتطلب باستمرار من العامل و من الجماعة الإنتاجية خاصة و عموم المجتمع أحسن و أسرع التكيف مع أي مستحدث تكنولوجي، مع أساليب التسيير، مع أشكال توزيع العمل و غيرها من العوامل. بيد أن بلوغ هذا التكيف ليس دائما باليسير خاصة في المجتمعات النامية ذات العمالة القليلة الخبرة بالعمل الصناعي، التطور التكنولوجي البطيء ليس هذا فقط، بل أيضا بسبب الخصائص الروحية و المادية، و العادات و التقاليد الوطنية لهذه المجتمعات.

هذه العوامل لوحدها تقف وراء التصادم الثقافي و هو الموضوع الذي يناقشه هذا المقال، ليس فقط بسبب العودة القوية لعامل الثقافة في تفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية أو ارتباطه بالتنظيم الصناعي للمؤسسات، و إنما أيضا بسبب الفتور إن لم نقل توقف جهود التنمية في البلدان النامية واتساع الفوارق بينها و بين الدول المتقدمة.

إن هذا المقال الذي يعالج التصادم الثقافي يحاول أن يفند و يحدد حصص الآراء و التحاليل القائلة بأن التكنولوجيا أو التصنيع يقضيان على إمكانيات التشتت في الآثار و النتائج الاجتماعية، بحيث تظل واحدة في كل المجتمعات. و في هذا الصدد يوجد رأيان، الأول ينفي أي تأثير للنظام الاجتماعي الاقتصادي على المشكلات الاجتماعية للعمل. و الثاني يعتبر النظام الاجتماعي الاقتصادي ذو تأثير كبير ليس فقط على مضمون هذه الظاهرة بل و كذلك على تحديد الأساليب و الطرق العلمية الموثوقة و الكفيلة بالوصول إلى كشف هذا المضمون.

د. بشاينية سعد
معهد علم الاجتماع
جامعة منتوري قسنطينة

Résumé

Dans cet article, nous nous proposons d'approcher le choc culturel et son analyse dans le secteur du travail industriel,

أتي تناول هذا الموضوع بالذات تحت هذه التسمية لتبيان حلقة في مسلسل التغير النوعي الذي مس جميع جوانب الحياة الاجتماعية للعامل الصناعي الجزائري ونركز أساسا على التأثر والتأثير ما بين حياته الاجتماعية خارج المصنع، وحياته الاجتماعية داخل المصنع أثناء العمل.

جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999©

partant du fait qu'il se caractérise par un dynamisme et une complexité comparé aux autres formes d'activité. C'est là, un problème d'adaptation socio psychologique des travailleurs, acteurs de production, véhiculant des modèles socio culturels antagonistes entre vie rurale et vie urbaine.

كما نريد أن نبين أنه ليس من شك في أن نجاح أي مشروع اجتماعي مثل التصنيع يقع تحت طائلة العديد من العوامل المتشابكة (فيما بينها)، وإن من أهمها عامل الثقافة الاجتماعية، فالجزائر وهي إحدى دول العالم الثالث تعاني من اضطراب التجربة التنموية؛ بل إن محاولات التصنيع صارت إلى التوقف ومعها عجزت نظريات التنمية أن تنجح في بناء ذلك النموذج الاجتماعي من المجتمع الصناعي الموعود وبالتالي تطرح مسألة الثقافية الاجتماعية بوصفها ليس فقط أهم عامل سوسيولوجي لفهم حركة المجتمع وإنما بسبب حوامل هذه الثقافة خاصة فيما يتعلق بتأثيرها المديد على سلوك الإنسان والجماعة وقولبته وتحديده تحديدا دقيقا، وغالبا ما يتجلى هذا التأثير أثناء تفاعل العامل الصناعي مع عناصر بيئة عمله التي تحوي عناصر ثقافية مشابهة أو مغايرة والتي نعتقد أنها تؤدي إلى التصادم الثقافي.

والثقافة كما عرفها " تايلور TAYLOR الأنثروبولوجي بأنها ذلك الكل المعقد المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات، والفن والقانون، والعرف والتقاليد والقيم وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع، ومن هنا يتضح أن الثقافة هي نظام متكامل من السلوك الاجتماعي، يسانده عدد من الأفكار، والقيم والمبادئ فهي إذن الإسمنت الذي يحكم وثاق أفراد المجتمع بعضهم مع بعض.

هذا وتمارس الثقافة بعض الوظائف في مجال تحديد وضبط سلوك الفرد في المجتمع حيث تحدد:

- الاتجاهات والقيم والأهداف.

- معنى المواقف الاجتماعية.

- أنماط معينة من السلوك (1).

إن كل مجتمع له ثقافته الخاصة به، تناسب مستوى تطوره، وإن تقييم هذا التطور لا يتم إلا بمواجهتها بثقافة مجتمع آخر، غير أن هذا التقييم سوف لا يصل إلى المستوى العلمي الموضوعي المطلوب، إذ لا نستطيع أن نقول أن تلك الثقافة هي أقل شأنا، أو أكثر شأنا من غيرها.

بعد هذا ما هو التصادم الثقافي؟

يعرف التصادم بأنه تصادم عنيف بين جسمين "تصادم سيارتين" ويعني أيضا التقاء (2) وهو (هذا) المعنى الذي نريد أن نعطيه لمعنى التصادم، إذ يحمل في ذاته دلالات الاضطراب العنيف الذي هو بالأساس نفسي اجتماعي وبدرجة أقل جدا فيزيولوجي، وبالنظر إلى أنه اضطراب، فإن التصادم من وجهة نظر الثقافة يعد سخطا، وتذمرا، ونفورا، وعدم رضا ثم تفككا* وأيا كانت هذه الأحكام أحكاما قيمية، فإن هذه المفاهيم منقولة إلى مستوى من تحليل عناصر الثقافة، فإن التصادم الثقافي يعني النزاع الناشئ عن التقاء ثقافتين متعارضتين (3) كما يعني أيضا أن التصادم الثقافي يوجد حيثما يكون هناك تعارض بين أسلوبين للحياة أو التفكير داخل نفس المجتمع بدرجة لا يمكن لهما أن

يتعايشا معا جنبا إلى جنب، وبحيث يتضمن مجرد وجود إحداهما قمع الأخرى (4) كما يعني أيضا التقاء ثقافتين إحداهما قديمة والأخرى حديثة، إحداهما محلية والأخرى دخيلة (أجنبية).

ويعد التصادم الثقافي نتيجة مباشرة للتغير الاجتماعي وأحد إختلالاته الصارخة ولنا فيما عبر عنه أحد شعراء الهند ما يبين هذه العملية الاجتماعية بوضوح.

إني أبحث عن الماعز وهي عائدة إلى المنزل في سديم المساء.
أرى عربات التراموای تتأرجح في الطرقات مزدحمة بالعمال المتعبين.
وأبحث عن خيوط الدخان الزرقاء ترتفع في المساء.
فأرى مداخن المصانع الطويلة تبعث سحبا سوداء".

إن هذه الصور توضح أن الشيء الذي حرك ثورة الهند ضد الغرب ليس حب الأساليب القديمة بقدر ما هو الرغبة في الحفاظ على الثقافة المرتبطة بها(5) ونلمس في هذا الكلام إشارة واضحة إلى العنصر التكنولوجي وأنه ليس فقط أحد مقومات التغير الاجتماعي وروحه، بل إنه أيضا سبب وعلة التصادم الثقافي بين الثقافات الاجتماعية المختلفة. والخوف من تكنولوجيا غريبة ليس ببساطة خوفا من أن تصيب القيم القديمة بالاضطراب ولكنه أيضا خوفا أن تأتي هذه التكنولوجيا معها بقيم غريبة ومعايير مختلفة وأهداف مختلفة (...) يشير التصادم الثقافي هنا إلى الصراع والمواجهة بين نمطين ثقافيين مختلفين، كل منها يحتوي أسلوبا للحياة.

مثل هذه التصادمات تنشأ أساسا عن اجتماع جماعات تكونت في عزلة عن بعضها البعض قبل أن تأتي لتعيش معا في مجتمع واحد. وعادة ما تكون إحدى الثقافات مستوردة، في حين تكون الأخرى قد تبعث من الداخل، أو على الأقل مضى على وجودها في مقرها الحالي زمن طويل مما يؤدي الأمر في هذه الظروف إلى أن تبدو إحداهما تهديدا لذات بقاء الأخرى(6) ولنا أن نتصور هذا الذي يحدث في المجتمع الجزائري التقليدي الساعي إلى التصنيع فلو أدمجنا فردا أو جماعة في الإطار الثقافي الجديد فجأة، ونطلب منه أن يعيد فيه ترتيب سلوكه على حسب النظام الجديد، الذي يحتوي على كيفية جديدة لتصور وتقدير العمل، المعتقدات، الجنس، الزمن، المجال، العلاقات الرسمية وغير الرسمية، وباختصار نطلب منه أن يعيد النظر في كل إيقاع حياته الخاصة بعد أن ألف تلك الحياة التقليدية الرتيبة خاصة ونحن نعرف كما قال:
(أوجست كونت) من أن الأنشطة اليومية للحياة في المجتمع الصناعي، إنما تكشف عن حقيقة جوهرية مؤداها أن المجتمع بحاجة إلى إعادة تنظيم مستمر وإلى تدخل الإنسان من أجل حياة أفضل(7) بعد هذا فإننا لا نتوقع سوى أن هذا الفرد أو تلك الجماعة يضطرب سلوكها ولابد وأن يكون هناك رد فعل.

إذن نخلص إلى أن التصادم الثقافي الذي نقصده هو الالتقاء بين ثقافتين، الثقافة الأولى المتضمنة في النظام الصناعي من خلال عنصري التكنولوجيا وتنظيم العمل، وقد تم استيراده، فهو عامل خارجي تطور بعيدا عن المجتمع الجزائري، ومن جهة

أخرى الثقافة الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي كما قلنا لازال تقليديا في جميع ممارساته الاجتماعية، وهي الممارسات التي لا يتنصل منها العمال الصناعيون أثناء تواجدهم في بيئة العمل الصناعي.

ويتعمق هذا التصادم حين نعرف أن هؤلاء العمال الصناعيين قادمون من الريف* وأي ريف ؟ ريف موغل في الحياة البدائية، فضلا على أنهم غير متساوون في القدرات والمهارات والذكاء والمعرفة والتأهيل، أقبلوا على ثقافة دخيلة حديثة في أساليبها وطابعها ووظائفها وحتى نتائجها.

إنه بإمكاننا أن نتخيل التصادم الثقافي الذي يتحمله هؤلاء العمال، وكيف سيصبحون مجبرين على التكيف مع أحداث جديدة، وبناء علاقات مع عناصر لم يعتادوا عليها، وغير متوقعة. فالكيفية التي أعتاد بواسطتها إنجاز عمل ما لم تعد تنفع في شئ، فاتخاذ القرارات قد لا يشترك فيها، والمشاركة هي صورية، والسلطة وتوزيعها عالم غريب، والظروف الفيزيقية الجديدة، كلها تثير لديه دلالات ورموز جديدة لأفعال يجب أن يضبط عليها سلوكه.

على ذكر السلوك، فإنه باكرا سجل الأنثروبولوجيون اكتشافات متتالية للعلاقة الوثيقة بين أنماط الثقافة ومظاهر الشخصية وإن الاكتشافات التي أعلنت هي بمثابة أدلة معملية على الدور الكبير الذي تلعبه الثقافة، لا من حيث تأثيرها في السلوك فحسب، بل من حيث تشكيلها لتركيب الشخصية نفسه(8). لقد أضحت دراسة هذه العناصر مبدأ جوهريا في دراسة وتحليل التنظيمات خصوصا الصناعية منها؛ وينظر إلى تفاعلها على أساس أنه كل واحد متكامل يؤدي دورا حاسما في الفعالية الاقتصادية الاجتماعية للمنظمات.

إن الثقافة هي اليوم مفهوم موضة في الدراسات المتعلقة بالتنظيمات. فلم يعد اعتبار الثقافة كمتغير خارج عن التنظيم، إن هذا التحول نلمسه في المصطلحات الجديدة، إذ نتحدث عن الثقافة التنظيمية، ولعل أسباب هذا التحول لمفهوم ظل إلى وقت قريب حكرا على ألانثروبولوجيا وعلى أقل مستوى علم الاجتماع هي عديدة منها: التطور القوي لليابان، الانحطاط النسبي للصناعة الأمريكية، أزمة تطبيقات التسيير الكلاسيكي، عدم الرضا عن نتائج نظرية الآثار المتشابهة، " التفكيك الاجتماعي (9).

التكنولوجيا والثقافة: نعود للحديث عن هذا التركيب بالذات لأننا نعتقد أن كل القضايا تقريبا في المصنع هي قضايا تكنولوجية، حتى تنظيم القوى العاملة فهو من القضايا الفنية التقنية المتطورة، المتبدلة، ثم إن التكنولوجيا هي أداة وروح التغير الاجتماعي المرتقب في كل مجتمع. بهذا التصور يمكن حسب تقرير عن اليونسكو اعتبار التقنية ثقافة إذا أخذنا هذا اللفظ بمعناه الواسع والجامع بين الثقافة المادية والمعنوية. وفي السنوات الأخيرة جعلت بعض الدراسات تلقي أضواء على الثقافة التي يتم استيرادها مع التقنية الأجنبية لأن الأولى ملازمة للثانية، فاستعمال آلة معينة أو القدرة على صيانتها والتحكم في إنتاجها بحيث يخضع للمواصفات التي صممت الآلة بها هي كلها أمور لا تقتضي فقط مستوى محدد من التعليم والمعرفة في فروع التخصص، بل تتطلب أيضا قبل ذلك ومعه، أن يحمل المرء المتعامل مع الآلة مجموعة

من الأفكار والقيم التي تنتمي إلى المناخ الفكري والثقافي المحيط بتلك الآلة أصلا (10).

تطرح هذه القضية مسألة أكثر أتساعا لازال الجدل قائما بشأنها، وهذه المسائل هي ما مدى تأثير النظام الاقتصادي الاجتماعي على المشكلات الاجتماعية للعمل أو المعضلات التي تواجه ميدان دراسات علم اجتماع العمل؟ وتنعكس أهمية حل هذه المعضلة في الحيز الكبير الذي ما انفكت تشغله المناقشات والحوارات العلمية بين مختلف التيارات النظرية المعاصرة في علم اجتماع العمل، وفي تعدد وتشعب المشكلات التي طرحت كمؤشرات للتدليل على صحة موقف كل اتجاه من هذه المعضلات الهامة، وعلى هذا الأساس يوجد تياران:

الاتجاه الأول: ينفي أي تأثير للنظام الاجتماعي الاقتصادي على المشكلات الاجتماعية للعمل ويتفرع هذا الاتجاه ذاته إلى عدة مدارس.

الاتجاه الثاني: والذي يعتبر النظام الاجتماعي الاقتصادي ذو تأثير كبير ليس فقط على مضمون هذه الظاهرة بل وكذلك على تحديد الأساليب والطرق العلمية الموثوق والكفيلة بالوصول إلى كشف هذا المضمون.

إن مناقشة الفرو قات الشاسعة بين هذه التيارات أمر غير وارد في بحثنا إنما الذي نريده فقط هو موقف هذه التيارات من الثقافة الاجتماعية باعتبارها إحدى المشكلات الاجتماعية والنفسية العويصة التي يجتهد علم الاجتماع العمل للإحاطة بها بالنظر إلى تعقد وتشابك العديد من المؤشرات التي ترتبط بها وتغذيها. وفي هذا الشأن نورد أهم المحاولات الجادة التي تناولت بالدراسة موضوع العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة:

نظرية الآثار المتشابهة: أبرز دراسة اجتماعية هي تلك التي أجريت حول التكنولوجيا وأثارها في المجتمعات المصنعة والسائرة نحو التصنيع وهي دراسة مقارنة حول العمال الأمريكيين والكوريين الجنوبيين وتتوجه هذه الدراسة بالضبط نحو دراسة العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والاستلاب والرضا في العمل في مجتمع (الولايات المتحدة) ومجتمع في طريق التصنيع (كوريا الجنوبية) وكان السؤال المطروح: هل تتشابه استجابات العمال في الولايات المتحدة وكوريا، إذا كانت الظروف التكنولوجية واحدة؟

إن الخلاصة الأساسية للعديد من الدراسات الأمريكية التي أجريت بينت وجود منحنى على شكل حرف U بين درجة التطور التكنولوجي في المجتمع ودرجة الاستلاب عند العمال. بعد هذا ثمة سؤال يطرح نفسه، هل يصدق كل الوصف للاستلاب في كل المجتمعات حتى لو كانت أقل تصنيعا من الولايات المتحدة، وكانت ظروفها الاجتماعية والثقافية مختلفة؟

إن أنصار النظرية المتشابهة يجيبون على هذا السؤال: بنعم ففي رأيهم أن التصنيع يخلق خواصا ثقافية وبنيوية متشابهة دائما على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والثقافية القائمة بين المجتمعات.

كما يعتقد أصحاب نظرية الآثار المتشابهة بوجود ما أسموه منطق التصنيع؛ فهم يعتقدون أن التصنيع قوة هائلة ذات تأثير موحد وسوف يقضي على الاختلافات بين

المجتمعات وعلى مصادر هذه الاختلافات، أي أن المجتمعات المختلفة أصلا إذا تبنت أنواعا متقدمة من التكنولوجيا تصبح أكثر تماثلا في بنيتها وعلاقاتها الاجتماعية لأن كل نوع تكنولوجي يخلق مهنته الخاصة التي بدورها تؤدي إلى حدوث آثار موحدة بين الناس (11).

بيد أنه في حقيقة الأمر، لا تلق هذه النظرية التأييد الكامل والاتفاق التام حول نتائجها وهي مازالت موضع أخذ ورد لدى الباحثين.*

وإن أحد النتائج الحتمية للتصادم الثقافي هو اغتراب * العمال الصناعيين بالنظر إلى أنهم يستخدمون ويعيشون ويحتكون مع التكنولوجيا، هذه التكنولوجيا التي اعتبرناها ثقافة وهي في حقيقة الأمر العامل الأكثر حسما في آخر المطاف إلى جانب عوامل أخرى.

في هذا الشأن غالبا ما تثار مسألة اختيار التكنولوجيا **. وهذا الاختيار الذي يجب أن يكون مسئولا اجتماعيا أي ينبغي أن يستجيب لاحتياجات اجتماعية ويخضع لرقابة اجتماعية، ويهون البعض الأمر بالإشارة إلى الكيفية التي يتم بها استعمال التكنولوجيا وتطورها يتم في بيئات اجتماعية معينة ولخدمة أغراض متعددة، وهذا ينزع عن التكنولوجيا طابع الحياد لأنها تخدم بعض القيم المحددة. ومشكل البلدان النامية أنها تواجه تكنولوجيا جديدة ابتكرت وتطورت في مكان ما أي أنها تعكس بنيات اجتماعية اقتصادية وسياسية مختلفة (12).

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه إلى جانب استيراد التكنولوجيا يتم أيضا استيراد التسيير وهو النظام الذي له جذوره التاريخية في البلد الأم، وهو يعبر عن مشاكلها وهموم الطبقة العاملة لديها، يعبر أيضا عن مستوى التأهيل وتطور منظومة التكوين، عن قيم ومعايير المجتمع وأخلاقياته، إنه روح النظام الاقتصادي الاجتماعي لأي بلد، وفي أي تجربة يستحيل تنحية العنصر الثقافي لفهم أساليب التسيير المعمول بها(*). وفي الجزائر يغطي هذا العنصر العديد من الانتماءات، دينية، لغوية، اجتماعية، اقتصادية سياسية. هي ذاتها نتاج تطور تاريخي حافل بالأحداث دفعت إلى إتباع ذاك الأسلوب في التسيير دون غيره.

إن الثقافة هي نظام الوجود، والفعل والإدراك، والإحساس، والتفكير والتطور الذي بواسطته تبني جماعة إنسانية علاقتها مع العالم ومع الآخرين، ومع نفسها؛ وتحدد بواسطته هويتها وهو رمزها أمام الجميع (13).

بهذا فإن الفرد تصنعه ثقافته الاجتماعية، فالفرد هو منتوج ثقافي، وفي سياق تحاليلنا نقول أن كل فرد تم توظيفه هو رجل جديد بالنسبة للحياة الاجتماعية بالمؤسسة الصناعية. هذه الحياة الاجتماعية هي بالضرورة تختلف عن الحياة الاجتماعية خارج المؤسسة العامة بسبب الاعتبارات التي ذكرناها سابقا، ولكن هذا ليس صحيحا دائما، أو يجعلنا نغفل القضايا التالية:

أولا: إن موقف العمل كأي بيئة ثقافية خاصة يستمد عادته وقواعده السلوكية وتقاليده من الثقافة العامة التي يشكل موقف العمل فرعا منها، كما يستمدها من احتياجاته الخاصة ومن تاريخه. (14).

ثانيا: ومن ثم فإن السمة المميزة للعمليات الاجتماعية في كل مؤسسة بعينها تكون مفروضة من قبل:

أ - المحيط الاجتماعي المباشر للمؤسسة (المدينة، الجهة التي تحصل منها على مستخدميها والسكان الذين يقيم معهم العاملون في المؤسسة علاقات شخصية).

ب - التنظيم الاقتصادي والتقني للإنتاج الذي يتميز به الميدان الذي تنتمي إليه المؤسسة من بين ميادين الاقتصاد القومي.

وهذه تؤكد نتائج الدراسة التي قام بها كورياط (1981) وهيراطا (1981 - 1984) حول تحويل التكنولوجيا التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسيات نحو البرازيل، من أن الحتمية التكنولوجية لا تعطي دائما تحليلا مناسبا، إنه ليتضمن دائما تحويل أساليب تنظيم العمل، وتقسيمه، وبين كورياط بأن وحدة " إسمنت " فرنسية جابهت خصائص اليد العاملة البرازيلية ولم تحول إلى البرازيل سوى القطع " الجسم المركزي " لصيرورة الإنتاج وتركت جانبا القطع المحيطة غير المأتمته، وأن استخدام قدرات الإنتاج متدنية جدا وأن فرق العمل المتخصصة هي أكثر أهمية وعديدة، وتفسر الإدارة ذلك بضعف نوعية اليد العاملة البرازيلية. أما كورياط فيقول بأن المشكلة تكمن في غياب قوة عاملة تمتلك معرفة بالآلات وتجهيزها أو غياب " ذاكرة تكنيكية " كما يرد ذلك إلى غياب تنظيم عمل للقوى العاملة عقلاني ومسئول. إن قدرة هذه الحجج تكمن في الفكرة القائلة بأنه في مجال اجتماعي اقتصادي متخلف فإن الأنظمة التكنيكية والاجتماعية يصعب تكييفها لأنها معدة لمجال اجتماعي اقتصادي خاص (15).

وفي التجربة الجزائرية، نجد أنه في خضم العملية الاجتماعية لمسألة توظيف وتسيير المستخدمين، لا تتحدد ولا تخضع هذه العملية لعوامل الموضوعية والنزاهة في اختيار الأفراد مثل مراعاة التأهيل، القدرة، مستوى التكوين، الجدارة وإنما أحيانا ما تتدخل عوامل وقيم ثقافية محلية* مثل المحاباة والمحسوبية والجهوية واللغة.

لأن ثقافة المصنع هي ثقافة خاصة، فإن متطلبات تكيف سلوك العامل تصبح أكثر إلحاحا، ذلك أن التشخيص المهني الحديث يقتضي أيضا تقدير المجالات الثقافية الخاصة بالعمل التي يندمج فيها الفرد، أو أندمج فيها اندماجا ضعيفا، ويجب أن تتضمن عملية الإصلاح إجراءات تهدف إلى امتصاص ثقافة بيئة العمل كما تستهدف التدريب على استعدادات ومهارات معينة. والحقيقة أن عملية التكيف هي بالدرجة الأولى عملية نسبية. وإن سوء التكيف الذي يعني في بحثنا هذا التصادم الثقافي يترجم في العمل بالإعياء، والنرفزة، عدم تقبل الأشراف، عدم الالتزام بقواعد التنظيم، نلخصها فيما يلي:

على المستوى الأول**:** الغموض، فقدان الوجهة وانقطاع عن الواقع.

على المستوى الثاني: علامات التعب، القلق والتوتر، سرعة الغضب.

وعلى المستوى الثالث: فقدان الشعور العام(16).

كذلك يقدم كريس أرجريس خصائص الشخصية الإنسانية: أن ألإنسان لديه القدرة على الدفاع عن ذاته ووحدة شخصيته باستخدام إلى مجموعة من الأساليب الدفاعية منها - العدوانية، الشعور بالذنب، الإنكار، النكوص، اللاشعور، الكبت اللاشعوري، الكبت الواعي أو التحريم، التبرير، التمثل بالآخرين الإسقاط، وكذلك في مواجهة التنظيم

الرسمي بعدة أساليب منها، التكيف مع الأوضاع التي يفرضها عليه التنظيم الرسمي، أو أن يترك التنظيم نهائيا. إذ سيصبح مستهترا وغير عابئ بشيء فيتكاسل ويتراخى ولا يهتم بالتنظيم وأهدافه. أن يحاول تسلق السلم التنظيمي أي أن يحصل على مركز إداري أعلى حيث يتخلص من جانب كبير من ضغوط التنظيم الرسمي الذي يتركز عبؤها على المستويات الدنيا في التنظيم (17).

كانت هذه أهم مظاهر التصادم الثقافي وآثاره، وأخيرا نؤكد أن التغير الاجتماعي والثقافي يؤثر على بنية ووظيفة الأسرة فتتغير الجيرة، وتتغير برامج التعليم، وتتغير أهداف المؤسسة بل يتغير النظام الاقتصادي فتتغير وظيفة الفرد فيضطر إلى تغيير تأهيله. إن مظاهر التغير تتضاعف باستمرار، لأن الحياة هي ديناميكية في ذاتها، يتغير المجال والزمان والتطور الحضري وغيرها جميع هذه العوامل تطرح مسألتي التغير والتكيف كتحد أمام الفرد، ليس لمواجهة بيئته الخاصة، ثقافته الخاصة، بل يجب أن يكون على استعداد لمواجهة بيئة ثقافية أخرى ليست دائما ترحابية، يسهل التكيف معها، بل غالبا ما تكون عدوانية، تسير وتشتغل بعقلية الهيمنة.

الهوامش

* - ترجع صعوبة الاتفاق على رأي موحد في هذا الموضوع إلى عوامل ثلاثة:

1 - إن الباحث الذي ينظر إلى الظواهر في جملتها يجد تشابها بين المجتمعات المختلفة، ومن ثم يأخذ بفكرة النمط الواحد للمجتمعات. أما الباحث الذي يركز على التفصيلات الجزئية، فإنه يجد اختلافات كثيرة بين المجتمعات ومن ثم يصعب عليه التسليم أو الموافقة على فكرة النمط الواحد.

2 - يتوقف الحكم النهائي للباحث على اتجاهه العلمي، فالباحث الذي يتجه إلى التعميم أكثر مما يتجه إلى التخصيص يركز على الظواهر المشتركة، والمواقف المتشابهة، أما الباحث الذي تغلب عليه النظرة النسبية فإنه يركز على الحالات الفردية الفريدة في نوعها، ويعتبرها حالات عامة وليست حالات متميزة، ومن ثم يرى أن كل مجتمع يلائمه نمط معين، ولا يتفق مع غيره من المجتمعات فيما يعرف بالنمط العام.

3- يأخذ الباحثون من مؤيدي النمط الواحد بالمفهوم البنائي الوظيفي، فيرون أن لكل مجتمع مكونات بنائية محددة، يقوم بينها نوع من الترابط والتساند الوظيفي، ولذا فإنهم يتوقعون حدوث التقاء بين المجتمعات في مسيرتها نحو الصناعية الكاملة... أما الباحثون من مؤيدي الأنماط المتعددة، فإنهم يركزون على الاختلافات القائمة بين المجتمعات سواء من حيث الظروف السائدة فيها قبل بدء التصنيع، أو من حيث السبل التي تسلكها في مسيرتها لتحقيق التنمية الصناعية، أو من حيث الغايات والأهداف التي تريد الوصول إليها في المدى البعيد. (د/ عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعي، ص: 532).

* - في دراسته القيمة: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية يقول د/ محمد بومخلوف: أن الاغتراب معناه وجود الفرد في وسط اجتماعي يشعر فيه بعدم الانتماء وإذا حاول تجاوز ذلك قد تعيقه عدة عوائق تجعله دائما غريبا، وهذا ما ينطبق على اليد العاملة الريفية في التنظيم الصناعي، فبفعل خصائص التنظيم وخصائص أعضائه المتباينة في كثير من الجوانب تجعل كلا منهما غريبا عن الآخر، وهذا يعتبر خللا في

التنظيم يعبر عن مرحلة من مراحل التطور، وبذلك يمكن اعتبار ذلك ظاهرة مرضية تؤثر سلبا على كثير من الظواهر المرتبطة بها، وهذا هو المعنى العام للاغتراب بينما نجد " ماركس " قد أستعمله لدلالة خاصة وتتلخص في أن المرء يمر أحيانا بأوضاع يفقد فيها نفسه ويصبح غريبا أمام نشاطه وأعماله ويكاد يفقد إنسانيته، ص: 105.

** - اختيار التكنولوجيا، هناك أربعة نماذج:

الأولى: نموذج انتهاز الفرصة التكنولوجية، ويعني هذا أن التكنولوجيا متوفرة ويقرر بلد ما استعمالها والدافع إلى الاختيار هو أنه إذا لم يقدم هذا البلد على اعتماد وتطبيق هذه التكنولوجيا، وقس على ذلك مسألة تطوير التكنولوجيا.

الثاني: نموذج الاختيار العشوائي الضيق، يقوم في هذه الحالة فريق مصغر جدا من صانعي القرارات باتخاذ قرار اختيار التكنولوجيا دون مشاورات واسعة، مسبقة أو تقارن بين أسعار التكنولوجيا في الأسواق ولا تقوم بتقييم آثارها في المستقبل.

الثالث: نموذج تقييم آثار التكنولوجيا، يفترض هذا النموذج، النظر أولا في الآثار التي يمكن أن تنجم عن التكنولوجيا التي يتم اختيارها ثم يتخذ القرار بشأنها.

الرابع: نموذج " المغامرة " التكنولوجية، ويعني أنه عندما يقدم بلد ما على تطوير نوع ما من التكنولوجيا في المجتمع، ويختارها من بلد آخر، ففي كلتا الحالتين يتخذ القرار عن جهل عام لتأثيرات التكنولوجيا التي ستحدث في المستقبل، عليه فإنه لا يعرف مسبقا ما إذا كانت التكنولوجيا ستتجه هذا الاتجاه، أو ذاك. (أحداث ق: 12 - 1987، ع: 23 ص: 60).

* - نشير هنا إلى النموذج الياباني خاصة في جانبه الثقافي ونتناول هنا إحدى الخصائص الهامة التي تميز الشعب الياباني، وهي القدرة على التغير، إن تاريخ اليابان المعاصر بين أن هذا البلد استطاع بلوغ هذا المستوى من الازدهار بفضل قدرته الكبيرة على التغير والتكيف. ليس من المبالغة إذا قلنا بأن اليابان حافظ طيلة قرون خلت على تقليد قوي يدفعه نحو التغير ولعل هذه هي ميزة خاصة تميزهم عن غيرهم من الأمم. ففي ما يتعلق بالزمانية فإن اليابانيين يتجهون أساسا نحو الحاضر والمستقبل المباشر، فلا الماضي ولا المستقبل البعيد يشغلهم، إنهم يهتمون بالمشاكل الحالية فقط، فبالنظر إلى أنهم ليسوا حبيسي الماضي، فإنهم يبدون مرونة وواقعية، فهم مستعدون على إعادة كل شيء من جديد. إنهم منشدون إلى بيئة متغيرة دائما، لا إلى أيديولوجيا أو مفاهيم أو عقيدة، فالارتباط الضعيف الذي يبدونه نحو الماضي و الاستمرارية يترك المكان نحو ميل واضح للجديد دائما. هذه القدرة على التكيف دعمتها أكثر تماسك الشعب وكثافة وسائل الثقافة الشعبية، على العموم تظل هذه الخصائص وغيرها لم تذكر مؤهل عظيم لمواجهة عالم هو غير مستقر أكثر فأكثر ومهدد.

MASA RUYOSHI ENTREPRISES JAPONAISES, QUE SAIS - JE ? PARIS, 1984. PP: 14, 15).

* - من الشائع أن أي مدير مؤسسة صناعية عامة، يحيط نفسه بحاشية من الأهل والخلان والأحباب يصعب اختراقها، فتتفشى روح الرياء والكذب في أوساط الإدارة وتنتقل العدوى إلى العمال المنتخبين فينتشر التمرد على المسئولين ويصبح جميع من هم في المؤسسة يشكلون كيانا مستقلا لذاته.

المراجع

1- طاهر بوشلوش، القيم الاجتماعية وفعالية تسيير المؤسسات. صحيفة الشعب 20 2 - 1988. ع: 7565-

2- Dictionnaire Petit Larouse Illustré 88: Voir Choc .

*- التفكك: تفكك الشيء لغة: انفصال بعض أجزائه عن بعض، اصطلاحا يراد بظاهرة التفكك انهيار وحدة اجتماعية وتداعي بنائها واختلال وظائفها وتدهور نظامها، سواء أكانت هذه الوحدة شخصا أم جماعة مؤسسة أم أمة بأسرها وهو عكس الترابط والتماسك.

3- N. Guessan Obouo Jacques: Choc Culturel et Tradittions Nationales, Thèse 3 Cycle, Paris 1986 P. 86.

4- ر، م ماكيفر، المجتمع، ت / السيد محمد العزاوي، مكتبة النهضة المصرية، ج3، 1971، ص 1113.

5- نفس المرجع ص 1011.

6- نفس المرجع ص 1013.

7- محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعة، الإسكندريو1986، ط2، ص: 93.

8- ماكيفر، نفس المرجع ن ص 118.

9- JECHULAT, L:Analyse Sociologique Revue Sociologie du Travail, N 3/89, CNRS Paris. P 325

10- مجلة دراسات عربية ع - 5 سنة 22 مارس 1986 دار الطليعة، بيروت، ص: 45.

11- د/ خير الله عصار، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 111، 119 بتصرف.

12- أحداث اقتصادية، مجلة شهرية، عدد 23 - ديسمبر 1987، ص ص: 60 ، 61.

13- Revue Sociologie du Travail: Michel Vervet: Où est la culture ouvrière? N5; 1991, Paris P. 125 .

14- والترأس نيف، العمل وسلوك الإنسان.

15- John Hunphrey: Déterminisme Technologique; Revue Sociologie du Travail, N2/89, CNRS, Paris

16 - N Guessan Obouo Jacques, Op Cit P90.

17- د/ علي السلمي: تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص ص: 127 - 130.